

يرجع الى ذاتك الحيز وفي ذلك انفاضة على صفتين مختلفتين لذاتنا  
وهذا ما نرى لان حال النار بالصدق من حال الماء لانه يجب ان يحرك  
صعدا كما يجب في الماء ان يحرك سفلا ولو كان الفتل يرجع الى  
الجوهر واحده في النار يرجع الى نفس الجوهر كاد ان يكون بعض  
الخواهر من الجسم الراجع الى نفس ما ليس لبعض مع كونها متما له ذلك  
كايح وجبه اخر ولو ان الهوى في رؤسنا الى السماء واخره قفلا  
ولو وجد فيه اعنا بغير الفتل واحتمل ان لو كان مع غير  
الجوهر كان وجوده مع كثرته في حيثي كومت الدرره حل  
والجواب ان الفتل هو للاعتماد اللازم وعند لي هاتم كالمزجه  
قد مر للاعتماد الا بقدر من الطوبى وقدرة الطوبى بلزومه قدر من الاعايد  
الا بقدر من الطوبى وقدرة الطوبى بلزومه قدر من الاعايد فلا يلزم  
كما قال هذا فالنوع على ان زياده القدر يحتاج الى زياده السنه فاما  
القاضي فانه لا يشترط ذلك ويقول الشرط في لزوم الاعتماد ان يتوافق  
حدوث الطوبى فاذا صادف احدا كثره جزا من الطوبى لزم قال  
قوله في الدرره ليس فيه اكثر من اختلاف الجاه فحين نقول صح وان لم  
يعن كما نقول بل على كونها كون في الحيز من الاعتمادات المحتمليه  
بولد من الاكوان مثل ما بولد الحمل وان يكون مخالفا للعاب  
واحد في بان الفتل لو كان معني لكان كما هو بقا قليله محتمل  
نفاك في بزه لان اجمع حينه واچد ولو صح ذلك لكان صح ان سقا ما عجله  
فبيننا الاعتمادات حتى يبع ان يزيد نقل الفتل وهذا ما استدرو الجواب  
ان الاعتماد في لزومه يحتاج الى ان يتوافق حدوثه حدوث الطوبى

وهذا لا يوجد فيما يقع من الاعتماد ولذلك اللازم واحتمل بان  
مدت فيما سقا وما لا يقع ان ذلك يرجع الى نفس الامكانه عن  
له فلو كانت الفتل معني بقا ما كان من حسنه فلما لم يحق ما فعله  
من الاعتماد علمنا انه ليس معني والجواب ان ما قاله عن  
بل ذلك موقوف على الدليل واحد في ما وجد وصح عند الفتل  
ولما منع محتمل حوده في الثاني والجواب ان ما قاله عن علم بل نفسهم  
ذلك الى صرح من ممنا ما يبع وحده في الثاني من ومقاله عن ومهم اما الصبح  
وحده في الثاني لاجل ما تقارنه فالاول يجب وجوده في الثاني اذا لم يكن  
هناك من غير والثاني لا يجب حوده الا ان تقارنه ذلك المعنى على ان نقول في الاعتماد  
انه يجب حوده في الثاني الا لما منع وجعل السقا حده ودره والرتوبه مع  
من تقارنه واحد في ما لو كان معني لكان في الحيز والحيد على ما هو  
وهو غير نفس والجواب ان الحيد ليس جسم مختص بظلاله واعايد  
فان اردت بقا الاسم مع زوال المعنى فهذا حال كما لا يقال مع اسفا للذين  
وان قال يجب ان يكونان بقا هذا الجسم غير نفس بل هو من حيزه  
في اوزان الجوهر حاسن بن قال سحانا ومن سعيما ان الجوهر بدره حاسن  
ما لصدر بدره حجه وحسره ومحل الحسره وعن المقام انه بدره الحواسن  
الحسن وحكي انوا القسم عن بعضهم انه لا بدره من الحواسن والما بدره اعلمه  
وهو مقول الحازر عن قوم انه بدره حواسن والما بدره بالتمتع دللتا  
في انه بدره بالعين ان لو احدثنا بفصل من الطوبى والقصد والعظم  
والصغر على طريقه واحد عند الرويه من غير مانع والوجه الذي  
لفصل بسما يرجع اليه انه فوجه حواسن بدره حواسن انما لفصل من  
السواد والبياض على طريقه واحد عند الرويه من غير مانع والوجه